



**AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE
SCIENCES**
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



تأثير الائتمان المصرفي على التضخم والاقتصاد العراقي (دراسة قياسية)

أ. د اديب قاسم شندي⁽²⁾

Dr.Adeeb Qassim Shendi

Adeeb.q.shandi@alkutcollege.edu.iq

م. م مرتضى حسين لفته البديري⁽¹⁾

m.m Mortada Hussein Lafta AL-Bdiere

mortada.hussein@alkutcollege.edu.iq

كلية الكوت الجامعة /قسم إدارة الاعمال

المستخلص

يحظى القطاع المصرفي بدور بارز بالتطور الاقتصادي للبلاد والذي من خلاله يمكن ان تمارس الدولة سياستها الاقتصادية في مواجهة المشاكل الاقتصادية، و الائتمان المصرفي من العناصر المهمة في تكوين رأس المال وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي بالنسبة لغالبية الدول النامية، لذا فالدراسة تهدف إلى بيان مدى تأثير حجم الائتمان المصرفي على التضخم الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2019) وذلك بإجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار الاستقرارية- اختبار جذر الوحدة) وتطبيق اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، فقد أشارت نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع بالنسبة لاختبار جذر الوحدة بأن المتغير المستقل الائتمان المصرفي (BCR) قد كان مستقراً بالفرق الأول والمتغير التابع معدل التضخم (INF) فقد استقر عند المستوى، ولما كانت الاستقرارية مختلفة بينهما لذلك سوف يتم تطبيق أنموذج (ARDL)، وتجدد الإشارة إلى أن الاختبارات الإحصائية للنموذج تشير إلى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد (R^2) المعدل والبالغة (0.99) فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (51754.47) وبمستوى معنوية (0.00) كما أوضحت الاختبارات القياسية أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (2.03).

كلمات مفتاحية: الائتمان المصرفي ، التضخم ، أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Abstract

Bank credit is one of the important elements in capital formation and achieving growth and economic stability for the majority of developing countries. Indicating the impact of bank credit volume on economic inflation in Iraq during the period (2004-2019) by conducting a time series stability test (stability test - unit root test) and applying the autoregressive distributed delay (ARDL) model test, The results of the expanded Dickey-Fuller test for the unit root test indicated that the independent variable bank credit (BCR) was stable in the first

difference and the dependent variable inflation rate (INF) was stable at the level, and since the stability was different between them, therefore the (ARDL) model will be applied), It should also be noted that the statistical tests of the model indicate the quality of the model estimated by means of the modified coefficient of determination (R2) of (0.99) as well as the F-statistic value of (51754.47) and a significant level of (0.00). As for the standard tests, it has shown that the model It is free from the autocorrelation problem in terms of the D-W test of (2.03).

المقدمة

يحظى القطاع المصرفي بدور رئيس وحيوي في معظم دول العالم بالنسبة للنشاط الاقتصادي إذ يُعدّ من بين أهمّ مظاهر التقدّم الاقتصادي وأكثرها إثارة للاهتمام ، ويُعدّ الائتمان المصرفي أحد أبرز الأساليب التي من الممكن اتباعها في عملية التمويل من أجل تنظيم حجم السيولة فقد تمّ تحديد مجموعة من القواعد والأسس من قبل المصارف في منح الائتمان ، ويمثّل الائتمان المصرفي يمثّل أحد أبرز الخدمات المصرفية التي تمنحها المصارف للأفراد والشركات والمؤسسات في الاقتصاد العراقي فهو يمثّل عصب النشاط المصرفي ومن بين الأنشطة المصرفية ذات المردود المالي بالنسبة للمصارف نتيجة قيامها بالوساطة فيما بين الوحدات الاقتصادية التي تمتاز بالفائض المالي (المودعين) عن طريق قبول الودائع والمدخرات وبين الوحدات الاقتصادية ذات العجز (المستثمرين) من خلال منح القروض والتسهيلات المصرفية لتلك الوحدات والتي تنعكس على اقتصاد الدولة ، بغية التطوير في مستويات التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلد لذا لا بُدّ من رسم سياسات نقدية محكمة تهدف إلى محاولة الحد من الضغوط التضخمية ومحاولة السعي نحو تحقيق الاستقرار النقدي، فالبنوك وبالرغم من اختلاف درجات التطور التي تشهدها وطبيعة انظمتها الاقتصادي إلا أنّها تشترك بأغلبها في السعي نحو محاولة تحقيق الاستقرار النقدي ومحاربة التضخم، فالتضخم من أهمّ العوامل التي تؤثر في الاستقرار النقدي و المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار يندرج في أهمّ أولويات البنك المركزي التي تسعى لتحقيقها وذلك باتّباع جملة اجراءات تهدف لتنظيم حجم السيولة المحليّة بالاقتصاد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من الدور الكبير للائتمان المصرفي بالتأثير على التضخم الاقتصادي وبيان العلاقة فيما بينهما ومحاولة تحفيز الاقتصاد العراقي باستعمال الموارد الاقتصادية بالصورة المثلى لمواجهة المعدّلات المرتفعة من المستوى العام للأسعار ممّا يؤدي إلى انعكاس ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي .

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى جملة من الأهداف والتي تشتمل على :-

- 1- التعرف على سياسة الائتمان المصرفي في العراق ودوره في تمويل وتنمية الأنشطة الاقتصادية
- 2- تحليل تأثير الائتمان المصرفي على التضخم الاقتصادي بالعراق ضمن المدة (2004-2019)
- 3- المساهمة في وضع خطط استراتيجية للسياسة المالية من أجل تفعيل وتنظيم دور الائتمان المصرفي في تنمية القطاعات الاقتصادية لمواجهة المشاكل الاقتصادية في العراق
- 4- قياس تأثير الائتمان المصرفي على التضخم الاقتصادي بالعراق ضمن المدة (2004-2019)

مشكلة الدراسة:

تقوم مشكلة البحث على بيان:- طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والتضخم الاقتصادي (المستوى العام للأسعار) ؟ ، مدى تأثير الائتمان المصرفي على التضخم الاقتصادي ؟ ، هل إنَّ الائتمان المصرفي ذو دلالة إحصائية بالتأثير على التضخم الاقتصادي أم لا ؟

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية البحث على وجود علاقة ذات تأثير سلبي (علاقة عكسية) بين الائتمان المصرفي والتضخم الاقتصادي، و الائتمان المصرفي ذو دلالة إحصائية بالتأثير على التضخم الاقتصادي .

المبحث الأول :- الائتمان المصرفي في العراق والتطورات الحاصلة فيه

أولاً :- مفهوم الائتمان المصرفي:- بعد ظهور البنوك التجارية كوسيط مالي بين المدَّخرين "المقرضين" والمستثمرين "المقرضين" فإنَّ ذلك عمَد على ازدياد أهمية الائتمان والذي يمثَّل بالثقة التي يقدمها المصرف لشخصاً ما سواء أكان الشخص معنوياً أو طبيعياً فيقوم بمنحه مبلغاً من المال بهدف قضاء غرض محدَّد وخلال مدَّة زمنية معينة وضمن شروط متفق عليها مقابل الحصول على عائد مادي متفق عليه من الطرفان ويكون مقابل تقديم ضمانات من قبل المدين تمكن المصرف من استرداد مبلغ القرض مع الفوائد في حالة توقف الزبون من السداد، ومن هنا يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنَّه تقديم طرف لطرف آخر مقدار من المال مقابل الحصول على قدر آخر من المال غالباً ما يزيد هذا المبلغ في المستقبل (ناظم محمد نوري الشمري، 2010: 92) ، كما عرف من قبل الاقتصاديين الإسلاميين بأنَّه نوع من التسهيلات المصرفية التي تقدم للمستثمرين والزبائن في شكُل صيغة من الصيغ الإسلامية المصرفية كالمرابحة أو السلم أو الاستصناع أو المضاربة أو غيرها من صيغ التمويل الإسلامية الأخرى كما يمكن أن يكون في شكُل قرض حسن (عبد الحميد عبد المطلب، 2000: 103)، و عرف الائتمان المصرفي من قبل المؤرِّخ الاقتصادي " جورج دو غلاس هوارد كول " بأنَّه القوة الشرائية غير المستمرة من الداخل والذي يمثِّل قوة شرائية من قبل المؤسسات المالية ويَتَمَّ وصفها بأنَّها تعويض من الدخول المعطلة للمودعين في البنوك أو بوصفه إضافة إلى صافي المبلغ الإجمالي للقوة الشرائية ، كما ان له أهمية كبيرة في الدول المتقدمة ولاسيما من حيث تسوية جميع المعاملات الاقتصادية في تلك الدول عن طريق أدواته المستخدمة (T . N . Hajela, 2009: 246).

ثانياً:- التطورات الحاصلة في الائتمان المصرفي العراقي:- من أجل بيان طبيعة الائتمان المصرفي وتصنيفاته يمكن تقسيم الائتمان المصرفي على أساس القطاع إلى جزئين رئيسيين هما (القطاع العام والقطاع الخاص)، ويمكننا أن نقوم بتجزئة القطاع العام أو قطاع الدولة إلى قسمين رئيسيين هما (الحكومة المركزية والمؤسسات المالية) ليكون أكثر تفصيلاً وشمولاً* ، ومن متابعة الجدول (1) نرى أنَّ هناك سيطرة واضحة للقطاع الخاص ضمن إجمالي الائتمان النقدي فقد شكَّل النسبة الأكبر خلال مدَّة الدراسة أما بالنسبة للقطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) فإنه كان يشكِّل النسبة الأكبر في الائتمان التعهدي، وقد بلغ حجم الائتمان لدى القطاع الخاص (622476) مليون دينار في عام 2004 بعد ان شكَّل نسبته (75%) من إجمالي الائتمان النقدي أما القطاع العام فقد شكَّل نسبة (25%) منها (23%) للمؤسسات العامة

* يقصد بالحكومة المركزية هنا كافة الإدارات التي تشكِّل مركزية الدولة ، أما بالنسبة للمؤسسات العامة فهي المؤسسات ذات الاستقلالية والتي لا يحق للدولة التدخل فيها ومن ثَمَّ يمكنها الاحتفاظ بأرباحها المتحققة .

و(2%) للحكومة المركزية بعد أن بلغ كُُلُّ منهما (188127) مليون دينار و (14070) مليون دينار على التوالي. انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص الى (55%) في عام 2005 على الرغم من الارتفاع في قيمتها بالمقارنة مع عام 2004 إذ بلغت (950287) مليون دينار، مقابل الارتفاع في نسبة كُُلِّ من المؤسسات العامة الى (36%) لتبلغ (631409) مليون دينار والحكومة المركزية الى (8%) بعد ان بلغت (135754) مليون دينار وذلك على تأثير تقديم المصارف جملة من القروض الاستهلاكية لشرائح عديدة من المواطنين. استمرت سيطرة القطاع الخاص على حجم الائتمان النقدي لتصل إلى أعلى نسبة لها في عام 2008 محققة (86%) مقابل (13%) للمؤسسات العامة و(1%) للحكومة المركزية وذلك نتيجة لحجم الأسواق الائتمانية الصغيرة المتعاملة بالأنشطة التمويلية للبلاد الأمر الذي أدى إلى توجه القسم الأكبر من حجم الائتمان إلى القطاع الخاص بوصفه سجلاً ائتمانياً. الا أنه عاد للتراجع بعد ذلك ليكون هناك شبه تساوي فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص بعد ان حقق كُُلُّ منهما نسبة (50%) في عام 2019 بعد أن بلغ الائتمان النقدي للقطاع الخاص (21042213) مليون دينار والائتمان النقدي للقطاع العام (21010298) مليون دينار والتي شكلت فيه الحكومة المركزية (44%) وهي أعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة بعد ان بلغت قيمتها (18355430) مليون دينار أما المؤسسات العامة فقد شكلت نسبة (6%) بعد ان بلغت (2654868)، وفي العموم نرى بان القطاع الخاص وضمن مدة الدراسة قد شكّل المرتبة الأولى من نسبة المساهمة بالائتمان النقدي في بداية الفترة والمؤسسات العامة في المرتبة الثانية والحكومة المركزية اتت بالمرتبة الأخيرة ، ولكن على الرغم من بعض التغيير والتراجع في نسبة المساهمة للقطاع الخاص الا انه حافظ على مستواه في المرتبة الأولى في نهاية المدة مع ارتفاع في نسب الحكومة المركزية وبعض التراجع للمؤسسات العامة. أما بالنسبة للائتمان التعهّدي فقد شكّل القطاع العام القسم الأكبر منه بالمقارنة مع القطاع الخاص إذ بلغ الائتمان التعهّدي لدى القطاع العام (27365424) مليون دينار بعام 2010 وبنسبة (72%) منها (18848045) مليون دينار لدى الحكومة المركزية و (8517379) مليون دينار لدى المؤسسات العامة، أما القطاع الخاص شكّل نسبة (28%) بعد ان بلغ (12425482) مليون دينار

الجدول (1) الائتمان المصرفي بحسب القطاع (العام والخاص)

السنة	الائتمان النقدي		الائتمان التعهّدي	
	القطاع العام		القطاع الخاص	
	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة
2004	14070	188127	622476	----
2005	135754	631409	950287	----
2006	24445	759439	1881014	----
2007	16595	1054992	2387433	----
2008	33771	575382	3978301	----
2009	399389	644506	4646167	----
2010	2308382	886022	5642801	12425482
2011	7328923	1637770	7601028	9494995

13472641	12005914	18695635	9551821	6120523	7668063	2012
15309603	15320825	23036597	10382442	6626795	6377684	2013
15183493	14039915	21684985	10499954	8010217	8367709	2014
14150406	10898839	15483909	10394975	7802727	10879901	2015
12938782	7976573	12366252	18180970	7383184	11615969	2016
10078207	12468679	5104492	19452293	7221255	11279281	2017
9016301	11951972	4368360	20216073	2675495	15595379	2018
8981732	12064943	4223147	21042213	2654868	18355430	2019

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة

تراجع بعد ذلك الائتمان التعهّدي في عام 2011 على تأثير تراجع حجم الائتمان التعهّدي في القطاع الخاص إذ انخفض الى (9494995) مليون دينار وعلى العكس من القطاع العام الذي شهد ارتفاعاً بعد أن حقّق كُلٌّ من الائتمان التعهّدي بالنسبة للحكومة المركزية ارتفاعاً بلغ (20095399) مليون دينار وكذلك المؤسسات العامة التي بلغت (9442067) مليون دينار، ثمّ عاد بعد ذلك الائتمان التعهّدي للارتفاع في عام 2013 ليصل إلى أعلى نقطة له خلال مدّة الدراسة ليبلغ (53667025) مليون دينار حقّق فيها القطاع الخاص أعلى قيمة له بعد أن بلغ (15309603) مليون دينار وشكّل فيها نسبة (28%)، أمّا القطاع العام فقد بلغ (38357422) مليون دينار شكّل نسبة قدرها (72%) تضمّنت (23036597) مليون دينار ائتمان تعهّدي بالنسبة للحكومة المركزية و (15320825) مليون دينار بالنسبة للمؤسسات العامة ، ليعود بعدها الائتمان التعهّدي للتراجع على تأثير انخفاض كُلٍّ من الائتمان التعهّدي لدى القطاع العام والخاص ليصل أخيراً إلى (25269822) مليون دينار في عام 2019 منها (8981732) مليون دينار للقطاع الخاص والمتبقي للقطاع العام منه (4223147) مليون دينار ائتمان تعهّدي للحكومة المركزية و (12064943) مليون دينار بالنسبة للمؤسسات العامة. و يمكن تقسيم الائتمان المصرفي بحسب القطاعات الاقتصادية بتجزئته لمجموعة قطاعات كما في جدول(2):-

الجدول (2) الائتمان النقدي بحسب القطاعات الاقتصادية

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2004	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____
2005	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____
2006	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____
2007	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____
2008	315013	643	348776	40192	1779352	143749	166675	824433	1949	966672
2009	417113	78	414082	79976	1942951	112766	256293	1254413	23897	1188493
2010	571705	10	536013	40350	2157667	194299	210118	5834114	6874	2170385
2011	1304607	70	2506362	84577	3456457	892259	123978	7761270	5489	4209007
2012	1701313	10	1476952	161962	5798761	1872650	238946	10688138	137908	6362048

7770910	214783	10448655	674550	2422456	4846316	118261	1641685	5876	1808520	2013
8877710	27021	12222489	1065604	2154424	4871094	950353	1995419	2215	1936796	2014
								7		
8401299	39154	14302979	1328025	2181929	5246398	817686	2396690	368	2038185	2015
792029	31870	1450869	842059	277560	5655983	146169	185450	770	212863	2016
9		9		1		9	8		5	
788989	1882	1449590	104971	264223	6099279	229541	173432	6	174418	2017
6		0	4	2		5	5		1	
975179	36743	1381365	115377	191994	5970463	199993	178708	8946	196409	2018
7		4	6	4		2	3	2	2	
999079	—	1550763	854555	207526	7576818	151228	236911	192	216586	2019
1		1		3		4	6		1	

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة

إذ نلاحظ اختلاف كل قطاع عن الآخر تبعاً للقطاع الاقتصادي القائم عليه فهناك الائتمان على أساس القطاع الزراعي ، أو الصناعي ، أو التعدين ، أو التشييد والبناء ، أو الماء والكهرباء ، وغيرها من القطاعات الأخرى ، ومن متابعة التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية نرى بان قطاعات (التشييد والبناء ، قطاع الصناعات التحويلية ، النقل والمواصلات ، التجارة والمطاعم والفنادق ، الزراعة) هي القطاعات التي تمتلك النسبة الأكبر من حجم الائتمان النقدي الممنوح للمصارف التجارية خلال اغلب فترات الدراسة فهي تعرف بالقطاعات النشطة ، فضمن عام 2011 بلغت نسبة قطاع التشييد والبناء من إجمالي الائتمان النقدي (20%) وقطاع خدمات المجتمع (38%) وقطاع الصناعات التحويلية (12%) وقطاع التجارة والمطاعم (17%) ، أما بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى (قطاع التعدين ، قطاع الماء والكهرباء ، قطاع التمويل والتأمين ، العالم الخارجي) فلم تشكل إلا نسبة بسيطة من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح لم تتجاوز (5%) ، استمر هذا الوضع كما هو إلى نهاية المدّة مع تغيير بسيط من ارتفاع وانخفاض في تلك النسب . أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للائتمان التعهّدي فيمكننا متابعة التوزيع القطاعي للائتمان التعهّدي الممنوح من قبل المصارف التجارية من خلال جدول (3) :-

الجدول (3) الائتمان التعهّدي بحسب القطاعات الاقتصادية

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2009	7602	16090	187405	62748	205454	178024	71131	90657	142373	149314
		6	59		1			98	91	5
2010	3940	814	119873	29181	803653	64270	26470	11847	152425	297673
			59		7		2	72	93	8
2011	5206	520	134881	274674	978198	210978	28471	88721	101527	394619

3	81	6	3		1		99			
294762	621324	22107	38721	191228	311397	178384	405161	31178	46964	2012
9	9	54	1		55				1	
279572	715109	20971	33461	324650	400302	280655	555947	2853	94158	2013
3	4	09	7		19					
180929	734455	21825	42642	291175	871900	360505	815852	2521	13008	2014
5	6	97	7	57	3				0	
107309	226614	33643	63553	104359	324436	230172	260952	1898	15295	2015
4	8	80	4		66				1	
437614	209342	27885	43285	191782	270024	201803	119708	3078	10314	2016
	8	87	7		36					
118277	202288	29269	41472	115929	204223	247447	193819	1920	12258	2017
6	7	70	6		14				9	
885645	201389	23099	60548	79871	188802	369426	106113	1322	84767	2018
	1	10	4		04					
810799	201529	26334	48362	79871	186807	372962	106113	1322	84767	2019
	6	56	3		17					

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة

إذ يتبين من جدول(3) أن كل من قطاع (التجارة والمطاعم والفنادق، التشييد والبناء، خدمات المجتمع، العالم الخارجي) هي التي تمتلك النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان التعهّدي فقد بلغت نسبة الائتمان التعهّدي الممنوح لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق(70%) في عام 2012 والبناء والتشييد(6%) والعالم الخارجي(14%) وخدمات المجتمع(5%)، أما باقي القطاعات فلم تشكّل سوى (5%) ، ليستمر الوضع كما هو عليه مع تراجع قطاع البناء والتشييد إلى نسبة (3%) وبقاء سيطرة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق على النسبة الأكبر والتي بلغت(74%) من إجمالي الائتمان التعهّدي .

المبحث الثاني :- تحليل تطوّر مؤشر التضخّم وعلاقته بالائتمان المصرفي

أ- تحليل تطوّر مؤشر التضخّم الاقتصادي :- يمكننا متابعة التطوّرات الحاصلة في حجم التضخّم بالنسبة للاقتصاد العراقي من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية و مدى التأثير الذي تتركه في الهيكل الاقتصادي للبلد ومن بين هذه المؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك والمخفّض الضمني وكذلك عن طريق قياس حجم الفجوة بين كل من العرض الكلي والطلب الكلي، هذا فضلاً عن قياس حجم الفجوة بين الطلب على النقود وحجم المعروض النقدي، إذ يقوم مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر المخفّض الضمني في بيان حجم العلاقة في ما بين التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار ومستوى التضخّم ، فمن خلال متابعه المستوى العام للأسعار في الاقتصاد العراقي ضمن فتره الحكم للنظام السياسي السابق والتطوّرات التي شهدتها من حروب ولما لها من تأثير كبير في المجالات جميعها نرى بأن هناك ارتفاعاً كبيراً في حجم النفقات العسكرية خلال فتره الحرب العراقية - الإيرانية وصلت إلى أكثر من 75% من حجم العوائد النفطية العراقية ، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك و معدّلات نموه ، وكذلك الحال لم

يختلف كثيراً بالنسبة لما شهده العراق من أحداث بعد 9 / 4 / 2003 وانهيار النظام السابق ودخول قوات الاحتلال الأمريكية وحلفائها إلى الأراضي العراقية فقد شهدت تلك المرحلة جملة من التوجيهات الجديدة بالنسبة للسياسة النقدية والتي كان من أبرزها إصدار قانون رقم 56 لسنة 2004 من قبل سلطه الائتلاف والمتعلق باستقلالية البنك المركزي العراقي بهدف تحقيق الاستقرار للأسعار و رفع قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى ، فقد شهد عام 2004 انخفاض في معدل التضخم بالمقارنة مع عام 2003 والتي بلغت نسبتها (26.83 %) وذلك على تأثير تبديل العملة النقدية القديمة بعملية أخرى جديدة وموحدة . أما المدة (2004 - 2007) فقد شهدت ارتفاع معدلات التضخم على إثر عاملين رئيسيين هما : اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) والتي قامت بالتركيز بصورة أساس على العجز الحاصل في تجهيز الوقود والطاقة ومدى تأثيراتها السلبية على تكاليف الإنتاج، أما العامل الآخر يتمثل بتأثير الطلب الكلي والإنفاق الكلي بصورة كبيرة على السلع والخدمات في الاقتصاد ، يضاف إلى ذلك الاضطرابات السياسية والأمنية وعدم الاستقرار و انتشار ظاهرة التضخم المستورد المتأثرة من أسعار السلع المستوردة والمعتمدة على الاستهلاك المحلي، لقد عرفت هذه الفترة بفترة الإصلاح الاقتصادي والتي يظهر فيها ارتفاع ملحوظ لمعدلات التضخم بعد تطبيقها للسياسة النقدية الجديدة وكذلك الارتفاع في معدلات الاستهلاك العام والخاص و تزايد حجم النفقات لأعادة الاعمار وظهور الاختلالات الهيكلية بين كل من العرض الكلي والطلب الكلي على إثر الانخفاض في الإنتاج المحلي وعدم قدرته في تلبية احتياجات الطلب المتزايد فضلاً عن تزايد مستوى الأسعار بالنسبة للسلع المستوردة (التضخم المستورد) مع انعدام وجود الاستثمارات في داخل البلاد إذ نلاحظ ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى أعلى مستوى له في عام 2006 بعد أن بلغ (53.11 %) وذلك على إثر ارتفاع حجم النفقات الحكومية من رواتب وأجور للأفراد العاملين في القطاع الحكومي، يضاف لذلك ما تشهده البلاد من أزمة وقود نتيجة رداءة الأوضاع الأمنية وحجم الزخم الحاصل في المحطات الخاصة بتعبئة الوقود الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع أثمان الوقود في السوق السوداء بعد تطبيق شروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة برفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية بهدف تطبيق عمليات الإصلاح المالي والتصحيح السعري، وما تبعه من ارتفاع في أسعار الطاقة وأجور النقل الأمر الذي أدى إلى رفع أسعار المواد الغذائية.

الجدول (4) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم و المخفض الضمني في الاقتصاد العراقي

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %	المخفض الضمني	السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %	المخفض الضمني
	100=2007		100=2007		100=2007		100=2007
2004	36.4	----	52.27	2012	140.1	6.06	156.36
2005	49.9	37.09	71.01	2013	142.7	1.86	156.34
2006	76.4	53.11	87.38	2014	145.9	2.24	148.83
2007	100	30.89	100.00	2015	148	1.44	106.20
2008	112.7	12.7	130.18	2016	148.1	0.06	94.25
2009	122.1	8.34	104.76	2017	148.4	0.2	110.03
2010	125.1	2.46	122.14	2018	149	0.4	119.25
2011	132.1	5.6	152.30	2019	149.2	0.13	119.83

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة

أما خلال الاعوام 2008 و 2009 فقد شهد معدّل التضخّم انخفاصاً ملحوظاً بعد أن بلغ (12.7%) (8.34%) على التوالي وذلك على إثر التحسن في الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد وتمكن السياسة النقدية من تقليل حدة التقلبات لمستوى الأسعار والتحسين في أسعار صرف قيمة الدينار العراقي ممّا أدّى إلى انخفاض معدّلات التضخّم ، كما أنّ أحد اسباب التذبذب في نسب التضخّم هو حجم التذبذب الحاصل في أسعار النفط وعند مستويات مرتفعة بعد الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) إذ إنّ السياسة النقدية عمدت على اتباع سياسة انكماشية كان من أبرز نتائجها تدني معدّلات التضخّم وبصورة واضحة خلال الفترات اللاحقة، أمّا في عام (2011 و 2012) شهدت معدّلات التضخّم ارتفاعاً بسيطاً وذا نسب معقولة ومن الممكن السيطرة عليها من قبل السلطات النقدية المحليّة المتمثلة بالبنك المركزي العراقي فقد بلغ (5.6%) و (6.06%) ويعود هذا الارتفاع في معدّلات التضخّم إلى هبوط أسعار النفط عالمياً وكذلك لوفرة المشتقات النفطية في داخل البلاد التحسن في أسعار الصرف بالنسبة للعملة المحليّة كذلك عدم وجود الرسوم الكمركية على السلع المستوردة وارتفاع أسعار قيمة بدلات الايجارات في قطاع السكن تحديداً وارتفاع أسعار المواد الغذائية وبصوره تصاعدية على إثر زيادة حجم الطلب فضلاً عنّا تشهده البلاد من ظروف سياسية وأمنية في تلك الفترة ، و كان للعوامل الخارجية دور كبير في التأثير على معدّلات التضخّم من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي المحلي على الأسواق العالمية ، إذ إنّ أغلب مكونات السلة الغذائية الاستهلاكية للأفراد هي من منتجات الاستيراد الأمر الذي يترك تأثيراً واضحاً في الاقتصاد العراقي من تقلبات الأسعار المتوقعة بالنسبة للعالم الخارجي سواء أكان بالإيجاب أم السلب الأمر الذي ينعكس على التضخّم متى ما كان هناك ارتفاع في الأسعار العالمية بالنسبة للمنتجات السلعية والخدمية التي يتّمس استيرادها من الخارج، بعد ذلك بدأت معدّلات التضخّم بالتراجع بصورة بسيطة خلال الاعوام اللاحقة وضمن الفترة (2014-2017) وذلك على تأثير التراجع في أسعار السلع الأساسية على المستوى العالمي وبالتحديد أسعار المنتجات الغذائية نتيجة لزيادة حجم العرض مقابل الطلب ، فضلاً عن ارتفاع أسعار صرف الدولار وحالة الركود الاقتصادية التي تعرض له الاقتصاد العراقي من جراء هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية ليصل معدّل التضخّم إلى (0.6%) في عام 2016 استمر بعد ذلك معدّل التضخّم بالارتفاع حتى عام 2019 وإنّ ذلك على شيء فإنّما يدلّ على نجاح السياسة النقدية التي تمّ اتباعها من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام 2007 في مسألة الحد من جماح التضخّم في البلاد ومحاولة ايصالها إلى معدّلات مقبولة . أمّا بالنسبة لقيم المخفّض الضمني للناتج المحلي الإجمالي فإنّها تمثل كافة الأسعار في الاقتصاد ولا تقتصر على أسعار المستهلك فقط ولكن من الصعوبات التي تواجه عملية احتساب المخفّض الضمني في العراق هو مشكلة عدم الاستقرار في أسعار النفط الذي يتّمس تصديره إلى الخارج، وإن الزيادة التي تحصل في الدخل والناتج هي زيادة نقدية وليست حقيقية على الرغم من أنّ هناك ارتفاعاً في حجم الناتج في أغلب القطاعات الأخرى من النواحي الكمية، أمّا بالنسبة لألية حساب المخفّض الضمني للناتج المحلي الإجمالي فإنّها تنم عن طريق الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) بالأسعار الجارية مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) بالأسعار الثابتة مضروباً في (100) أي إنّّه سيكون:-

$$\text{المخفّض الضمني} = (\text{GDP بالأسعار الجارية} / \text{GDP بالأسعار الثابتة}) * 100$$

ومن متابعه الاقتصاد العراقي نرى أنّه يعتمد بصورة كبيرة على القطاع النفطي من أجل تغطية نفقاته، كما نلاحظ أنّ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة شهد تطورات مستمرة وظائف على أساس النمو في الإنتاج وانفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج ودخول العديد من الشركات الأجنبية فضلاً عن ارتفاع حجم الاستيراد بغية تغطيه حجم الطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات ما يعني أننا نرى بأنّ قيمة المخفّض الضمني قد بلغت (52.27%) في عام 2004 لتشهد ارتفاعاً وبصورة مستمرة حتى عام 2014 والذي بلغ فيه قيمة المخفّض الضمني (148.83%) (فيما عدا عام 2009 الذي

شهد انخفاضاً بعد أن وصل إلى (104.76 %) وذلك على إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية { أزمة الرهن العقاري }، بعد ذلك انخفضت قيمة المخفض الضمني بصورة واضحة في عام 2016 لتصل إلى (94.25 %) وذلك على إثر سيطرة عصابات داعش على مساحات واسعة من الأراضي العراقية السيطرة على بعض الحقول النفطية ومن ثم أدى ذلك إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه عاد للارتفاع مجدداً وذلك بعد تحسن الأوضاع الأمنية وما شهدته البلاد من عمليات تحرير وتعظيم للإيرادات وذلك برفع حجم الصادرات النفطية ليصل إلى (124.3%) في عام 2019 .

ب- اثر العلاقة بين الائتمان المصرفي والتضخم الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2019) :-

إنّ البنوك تُعدّ من أهم وأبرز أنواع المؤسسات المالية وأكثرها كفاءة في ممارسة دور الوساطة المالية لذا فهي تُعدّ العصب الأساسي للاقتصاد، كما إنّ عملية تنظيم الائتمان المصرفي تُعدّ من أهم الوظائف الأساس التي يقوم بها البنك المركزي والبنوك التجارية على حد سواء، ومن ثمّ فإنّ للظروف الاقتصادية الجيدة تأثيراً كبيراً بتحفيز البنوك على زيادة حجم الائتمان المصرفي المقدم (Sharma P. & Gounder N.,2012:57)، ومن ثمّ فإنّه مع قيام المصارف التجارية بزيادة جذب الودائع فإنّ ذلك سيعمل على تحسين اداء الاقراض المصرفي في تغيير الائتمان المصرفي عبر نطاق اوسع (Guo K.& Stepanyan,2011:89)، وهنا سيتولى البنك المركزي عملية الإشراف على المصارف التجارية وتنظيم الامور المتعلقة بالائتمان المصرفي كافة والرقابة عليه ومحاولة الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إذ أن معظم الاقتصاديين يتفقون على ان السياسة النقدية يجب ان تهتمّ في المقام الأول بمتابعة استقرار الأسعار والتحكم في التضخم "سياسة استهداف التضخم" ومع ذلك لا يوجد هناك رأي متماثل بينهم حول الطرق الملائمة والفعالة لتحقيق ذلك، على الرغم من أنّهم أشاروا إلى أنّها تلعب دوراً كبيراً وحيوياً في احتواء التضخم واستقرار أسعار الفائدة (Bernanke & Blinder,1995:435)، وقد قامت نيوزيلندا كأول دولة تقوم بتبني هذه السياسة في عام 1990 وعدتها كجزء من الإصلاحات الاقتصادية المهمة للبلاد بعد فترات من الاداء الاقتصادي الضعيف، كما ان هناك عوامل عدّة تؤدي إلى رفع معدلات التضخم ويمكن تصنيفهما على جانبيين أساسيين هما جانب العرض والطلب، فمن ضمن عوامل الطلب "التدفق المفرط للإقراض المصرفي" بالنسبة للقطاعات الاقتصادية غير المنتجة والتي لها تأثير كبير على التضخم، فالتضخم يأتي مع وجود زيادة في عرض النقد ويقابله عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، فعندما تعمل البنوك التجارية على تقديم المزيد من الائتمان فإنّ هناك نتيجتين لذلك الأولى عندما يَتمّ استعمال هذا الائتمان في القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها ومن ثمّ فإنّ التدفق المفرط للائتمان سيَتمّ امتصاصه من خلال الإنتاج وفي هذه الحالة سوف لن يزداد التضخم، أمّا النتيجة الثانية فعندما تكون التدفقات الائتمانية المفرطة التي تقوم بها البنوك موجهة إلى القطاعات غير المنتجة كالعقارات والذهب والاستهلاك الشخصي وهذا سيعمل على رفع الأسعار باعتبار أنّ هناك كميات كبيرة من الاموال تطارد بضائع قليلة ومن الطبيعي ستكون النتيجة ارتفاع للأسعار. إنّ التوسع في منح الائتمان المصرفي لغرض تحريك عجلة الاستثمار والاستهلاك سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وما يعني ارتفاع الأسعار "في حالة عجز العرض عن تلبية الطلب"، ومع زيادة وسائل الدفع في حالة التوسع لدى المصارف التجارية سيعمل ذلك على رفع مستويات التشغيل والدخل القومي وكذلك الزيادة في الاسعار، أمّا عند حدوث الانخفاض في حجم وسائل الدفع فإنّه سيحدث العكس من ذلك، ومن هنا نلاحظ انه على الرغم من أنّ نموّ الائتمان المصرفي يمثّل حافزاً للاستثمار والنشاط الاقتصادي الا ان كميات النموّ المفرطة فيه قد تؤثر على الاستقرار بالنسبة للأسعار وكذلك الاستقرار في النظام المالي للبلد، وان استقرار الأسعار هو أساس الاستقرار الاقتصادي، لذا فإنّ البنك المركزي يرغب دائماً في احتواء التضخم، وهنا سنتّضح الأهمية الرقابية بالنسبة للبنك المركزي لأنّه الممثل الرئيس للسياسة النقدية للبلد في الحفاظ على مستويات الاستقرار النقدي والسيطرة على حجم الكتلة النقدية وتوجيه النشاط

الاقتصادي بحسب السياسة التي ترغبها الدولة "توسعية أو انكماشية"، فعندما يمر اقتصاد البلد بحالة من التضخم وارتفاع مستوى الأسعار فإن البنك المركزي سيقوم بمحاولة تخفيض حجم النقود المتداولة وتقليص الائتمان الممنوح وذلك من خلال قيامه برفع معدلات الفائدة وبالتالي سيتقلص حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف والذي كان موجه للاستهلاك أو الاستثمار و من ثم سينخفض حجم الطلب الكلي وكذلك مستوى الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات وبعدها سيتحقق الاستقرار الاقتصادي وتعرف هذه السياسة "بالسياسة الانكماشية"، أما بالنسبة " للسياسة التوسعية " فأنها على العكس من ذلك فتكون مرافقه لحالات الركود الاقتصادي(جوزيف دانيا وديفيد فانهوز، 2014: 10). وبصورة عامة فإن البنك المركزي يمتلك جملة من الأدوات والوسائل التي من خلالها يخفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقسّم هذه الأدوات إلى قسمين هما(الأدوات الكمية والنوعية)، فالأدوات الكمية تتمثل بالأساليب التي يستعملها البنك المركزي بغية التحكم بالكتلة النقدية وحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية فمن خلال الجدول(5) يمكن بيان علاقة الائتمان المصرفي بالتضخم إذ نلاحظ انه مع ارتفاع حجم الائتمان المصرفي من(824673)مليون دينار في عام2004الى(3459020)مليون دينار في عام2007فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهد هو الآخر ارتفاعاً من(36.4) إلى (100) ليصل معه معدل التضخم السنوي الى(30.89).

الجدول (5) علاقة الائتمان المصرفي بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك (التضخم) في الاقتصاد العراقي

السنة	الائتمان المصرفي	معدل النمو	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2007=100	معدل التضخم السنوي %
2004	824673	----	36.4	----
2005	1717450	108.25	49.9	37.09
2006	2664898	55.16	76.4	53.11
2007	3459020	29.79	100	30.89
2008	4587454	32.62	112.7	12.7
2009	51761907	1024.33	122.1	8.34
2010	51512441	(0.48)	125.1	2.46
2011	59376530	15.26	132.1	5.6
2012	72612878	22.29	140.1	6.06
2013	83619037	15.15	142.7	1.86
2014	85031460	1.68	145.9	2.24
2015	77285840	(9.10)	148	1.44
2016	70461730	(8.82)	148.1	0.06
2017	65604207	(6.89)	148.4	0.2
2018	63832580	(2.7)	149	0.4
2019	67322333	5.46	149.2	0.13

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، مديرية الإحصاء والأبحاث ، المجموعات الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة

ارتفع بعد ذلك حجم الائتمان المصرفي ليصل الى (51761907) مليون دينار في عام 2009 وبمعدل نمو (1024.33) مقابل ارتفاع في معدل التضخم الذي وصل الى (8.34) بعد ان شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا ليصل الى (122.1)، أما عام 2010 فقد شهد الائتمان المصرفي تراجعاً وبمعدل نمو سالب بلغ (0.48) بعد أن انخفض الى (51512441) مليون دينار مقابل ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي بلغ (125.1) وارتفاع معدلات التضخم الى (2.46)، أما خلال المدة اللاحقة فقد شهدت ارتفاعاً متواصلاً في معدلات الائتمان المصرفي مقابل ارتفاع في معدلات التضخم حتى عام 2015 الذي شهد تراجعاً في حجم الائتمان المصرفي الذي انخفض الى (77285840) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (9.10) أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد ارتفع الى (1.44) بعد ان ارتفع الرقم القياسي للأسعار المستهلك الى (148)، استمر الانخفاض في حجم الائتمان المصرفي حتى عام 2019 الذي قد شهد ارتفاع ليصل الى (67322333) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (5.46) مقابل ارتفاع في معدل التضخم الذي بلغ (0.13) بعد أن ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى (149.2).

المبحث الثالث:- قياس تأثير الائتمان المصرفي على التضخم

أولاً:- توصيف النموذج القياسي: تُعدّ النماذج القياسية أحد أهم أدوات القياس التي تستعمل بالدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من جهة ولمعرفة مدى إمكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من جهة أخرى. والمرحلة الأولى لدراسة أي ظاهرة اقتصادية دراسية كمية هي التعبير عن الظاهرة بصيغة رياضية معبراً عنها برموز ومعادلات رياضية وهذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتسمى هذه المرحلة مرحلة توصيف وصياغة النموذج (وليد اسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، 2003: 21)، وتتضمن الخطوات الآتية:

أ- **بناء هيكل النموذج:** إنّ النموذج يقوم على قياس تأثير العلاقة بين الائتمان المصرفي والتضخم في العراق للمدة (2004-2019)، لذا فقد تمّ اعتماد سلسلة ربعية وتمّ استعمال الأساليب الكمية الحديثة كاستقرارية المتغيرات ومنهجية التكامل المشترك بالاعتماد على البرنامج (Eviews 12).

ب- **تحديد متغيرات النموذج:** لقد تمّ استخدام الائتمان المصرفي الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مسارها الزمني على التضخم في الأجل القصير والطويل، وذلك بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية، فضلاً عن طروحات بعض المدارس الاقتصادية وما استعملته الدراسات النظرية الحديثة وهي على النحو الآتي :- **المتغير التابع:** وهو متغير تتحدد قيمته من داخل النموذج وتسمى ايضاً بالمتغير الداخلي ويتضمن النموذج المقدر في هذه الدراسة متغيراً تابع هو التضخم في العراق. **المتغيرات المستقلة:** وهي متغيرات تتحدد بقوى من خارج النموذج وتسمى أيضاً بالمتغيرات الخارجية وتتمثل بمؤشر الائتمان المصرفي. ومن أجل إثبات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، تمّ تشخيص المتغيرات المشار إليها في الجدول (6) للمشاهدات ربع سنوية من (2004-2019) واعتماداً على ما أفرزه الجانب التحليلي من الدراسة بوجود المتغيرات والتي يمكن توصيفها:-

الجدول (6) توصيف المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الأنموذج القياسي

Variable type	Symbol variable	متغيرات الأنموذج	ت
Independent	BCR	الائتمان المصرفي	1
Dependent	INF	معدل التضخم	2

- المصدر من عمل الباحث .

ج- **الصيغة القياسية للنموذج :-** لغرض تحديد الشكل الرياضي والمعادلة التي يحتويها النموذج، ولغرض إثبات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، تمّ تشخيص المتغيرات المشار إليها في الجدول (6) في النموذج الرياضي الآتي :- $INF = a + \beta_1 BCR + UT$ **إذ إنّ :-** a :تمثّل الثابت B_1 :معلمات UT :حد الخطأ INF :معدّل التضخم BCR :الانتماء المصرفي

ثانياً :- قياس تأثير الانتماء المصرفي في التضخم :-

أ- **اختبارات السكون (جذر الوحدة) : Stability Tests (root unit) :-** بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية تمّ إجراء اختبار ديكي- فولر الموسع ADF لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية.

الجدول (7) نتائج اختبار السكون (ديكي- فولر الموسع ADF) للانتماء المصرفي والتضخم

حالة السكون	بدون	ثابت + اتجاه عام	حد ثابت	الاختبار	المتغيرات
غير ساكنة	-0.008	-1.657	-1.665	ADF	BCR في المستوى
	0.6498	0.7575	0.4481	الاحتمالية	
ساكنة	-2.6322	-2.9294	-2.796	ADF	BCR في الفرق الأول
	0.0093	0.1611	0.064	الاحتمالية	
ساكنة	-0.2900	-3.3511	-4.0598	ADF	INF في المستوى
	0.5772	0.0682	0.0023	الاحتمالية	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

وتشير النتائج الموضحة بجدول (7) لاختبار (ADF) إلى أن السلسلة الزمنية لمتغير النموذج المستقل **الانتماء المصرفي (BCR)** مستقر بالفرق الأول والمتغير التابع **معدّل التضخم (INF)** قد استقر عند المستوى. ولما كانت الاستقرارية بالنسبة للمتغير المستقل عند الفرق الأول وبالنسبة للمتغير التابع عند المستوى لذلك سنعمل على تطبيق نموذج (ARDL).

ب- **تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزّع (ARDL) :** تمّ إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير المعادلات وقد تمّ اختيار المعادلة الخطية في ما يأتي، لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والإحصائية كما أنّها تخلو من المشاكل القياسية.

الجدول (8) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزّع (ARDL)

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 09/22/22 Time: 18:57
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1
Included observations: 59 after adjustments

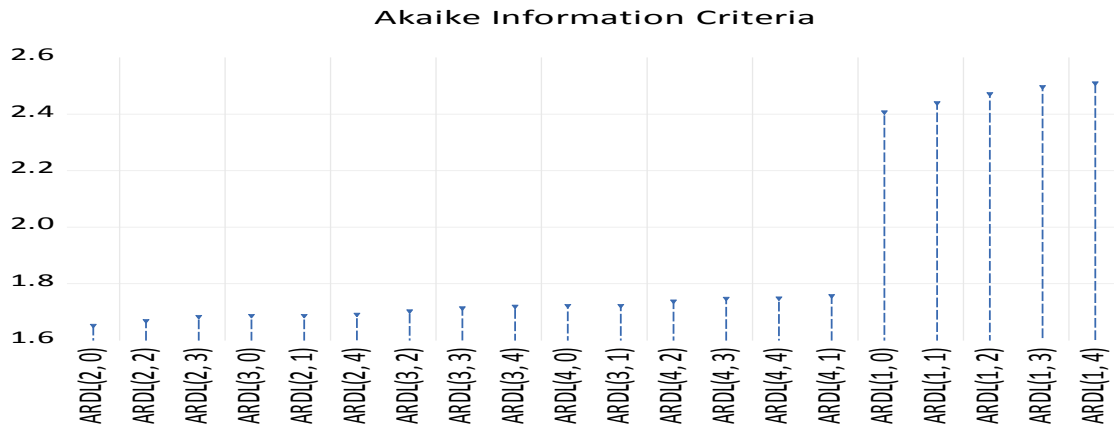
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): BCR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	1.722485	0.076744	22.44460	0.0000
INF(-2)	-0.741121	0.075105	-9.867818	0.0000
BCR	2.37E-09	6.52E-09	0.362947	0.7180
C	2.605869	0.644306	4.044459	0.0002
R-squared	0.999646	Mean dependent var		124.5648
Adjusted R-squared	0.999627	S.D. dependent var		30.17166
S.E. of regression	0.583045	Akaike info criterion		1.824283
Sum squared resid	18.69675	Schwarz criterion		1.965133
Log likelihood	-49.81634	Hannan-Quinn criter.		1.879265
F-statistic	51754.47	Durbin-Watson stat		2.034995
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

تشير الاختبارات الإحصائية للنموذج إلى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد (R^2) المعدل والبالغة (0.99) فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (51754.47) وبمستوى معنوية (0.00) أما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (2.03). كما تبين النتائج أن النموذج ذو مددٍ تخلفٍ زمني هي (2,2) بناء على قيم معيار اكايك (Akaike) AIC من بين افضل (20) توصيف للنموذج لأنها تعطي اقل قيمة

لهذا المعيار ويتمّ تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الإحصائي، إذ أنّ القيمة (1) تعني تخلف زمني لمُدّة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات.

الشكل (1) معايير معلومات اكايك



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

وللتحقّق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بالأنموذج لابدّ من الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك والموضحة في الجدول (9)، إذ يظهر أن قيمة F-stat المحسوبة بلغت (5.490) وهي أكبر من القيمة الجدولية الأعلى (5.58) والأدنى (4.94) عند مستوى دلالة 1% ممّا يعني رفض فرضية عدم القانلة بعدم وجود تكامل مشترك والإقرار بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج.

الجدول (9) اختبار الحدود للتكامل المشترك (Pound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.490141	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ونظراً لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإنّ هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات. وبناءً على تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في إطار منهجية (2,2) وفقاً لمعيار (AIC) تمّ الحصول على مرونات معاملات الأجل القصير كما يظهر في الجدول (35) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول (10) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(INF)				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 09/22/22 Time: 18:59				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
Included observations: 59				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.741121	0.059412	12.47421	0.0000
Coint Eq(-1)*	-0.018637	0.004511	-4.131507	0.0001

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ويُتضح أنَّ معامل تصحيح الخطأ (Conit Eq -1) الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات الحاصلة في الأجل القصير باتجاه إعادة التوازن في الأجل الطويل، كان بقيمة سالبة ومعنوية بلغت نحو (-0.018) وبمستوى معنوية أقل من (1%). بمعنى عندما ينحرف مؤشر الائتمان المصرفي خلال المدة القصيرة الأجل في المدة السابقة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 2% تقريباً في هذا الاختلال في الفترة t وهو معدل تكيف ضعيف نسبياً.

الجدول (11) المعادلة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCR	1.27E-07	3.25E-07	0.390086	0.6980
C	139.8245	25.10461	5.569676	0.0000
EC = INF - (0.0000*BCR + 139.8245)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ان معلمة الائتمان المصرفي تظهر إشارة طردية وغير معنوية في الأجل الطويل و يوضح الجدول (11) معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL، والذي يبين فيه أنّ معلمات المتغيرات التوضيحية تظهر تأثيراً طردياً وغير معنوي احصائياً، أو بعبارة أخرى سجل الائتمان المصرفي تأثير طردياً واضحاً على معدل التضخم في العراق وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أي أن زيادة الائتمان المصرفي سوف يعمل على زيادة معدل التضخم.

ج- نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :- للتأكد من جودة النموذج تم إجراء الاختبارات التشخيصية الاتية :-

1- نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :- يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) أو ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (12) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمة prob. (ch- square) بلغت (0.5236) وهي أكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير إلى قبول فرضية عدم التشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

الجدول (12) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.594286	Prob. F(2,53)	0.5556
Obs*R-squared	1.294105	Prob. Chi-Square(2)	0.5236

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

2- نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : He teroskeda sticty :- وعلى أساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما إذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين أو بالعكس والجدول (13) ادناه أنّ قيمة Probichi square بلغت نحو (0.6859) وهي أكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية عدم التشير إلى عدم ثبات التجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين .

الجدول (13) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين ARCH

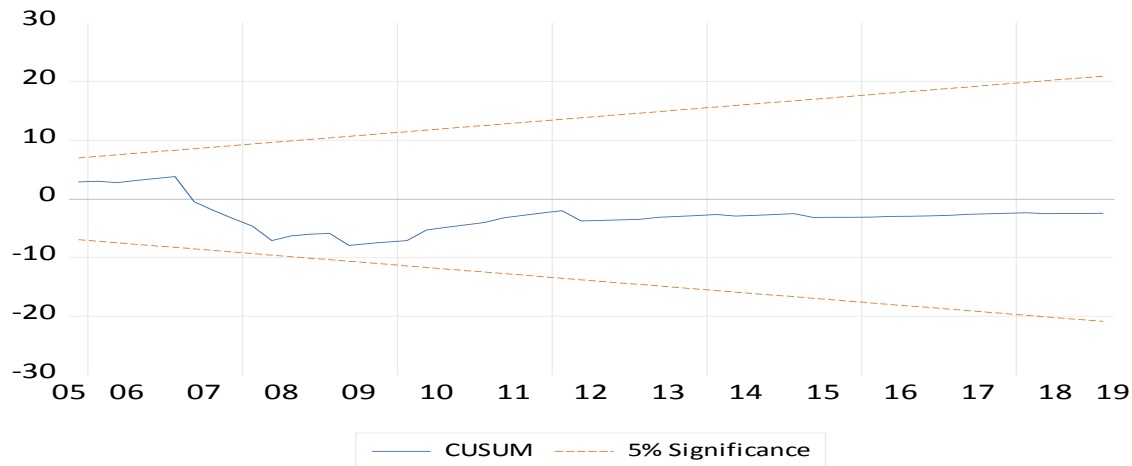
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.158420	Prob. F(1,56)	0.6921
Obs*R-squared	0.163615	Prob. Chi-Square(1)	0.6859

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

د- نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر :- بهدف التأكد من خلو البيانات المستخدمة من هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استعمال اختبارين هما :- اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)، فاذا وقع الشكل البياني لإحصائية

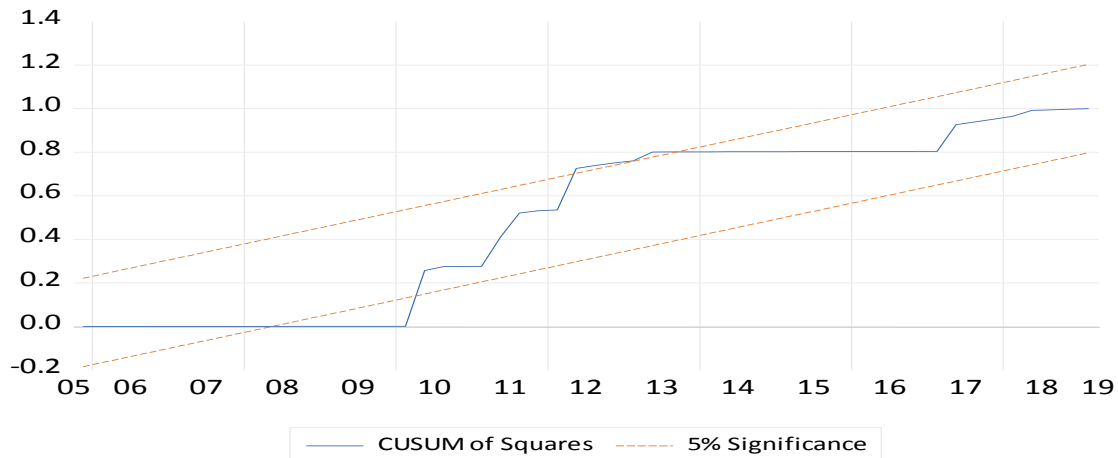
كُلُّ من (cusum) و (cusums Q) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% تكون المعاملات مستقرة. ويتضح من الشكلين ادناه نرى بان المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستعمل مستقر هيكليا عبر الزمن محل الدراسة، ممّا يؤكد وجود استقرار بين المتغيرات وانسجام بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، إذ وقع الشكّل البياني لإحصاء الاختبارين داخل الحدود الحرجة وبمستوى 5%.

الشكّل (2) اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

الشكّل (3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

الاستنتاجات :-

- 1- عند توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات غير المنتجة فانه سيعمل على رفع المستوى العام للأسعار (التضخم)، أمّا إذا تمّ توجيهه نحو القطاعات الانتاجية المرتفعة فسيتمّ امتصاصه من خلال الإنتاج ولن يؤدّي ذلك لزيادة التضخم.
- 2- ان ارتفاع حجم المعروض النقدي على إثر زيادة الائتمان المصرفي الممنوح سيعمل على رفع المستوى العام للأسعار والذي يؤدّي إلى خفض القوة الشرائية

- 3- تشير نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع الخاص باختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية إلى ان المتغير المستقل (الائتمان المصرفي) مستقر بالفرق الاول، أما المتغير التابع (التضخم) فإنه قد كان مستقر بالمستوى لذا تم إجراء اختبار تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).
- 4- تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل ضمن إطار منهجية (ARDL) لمعاملات المتغيرات التوضيحية (التضخم) بان هناك تأثير طردي وغير معنوي احصائياً وهو متوافق مع النظرية الاقتصادية
- 5- تشير الاختبارات الإحصائية للنموذج إلى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد (R^2) المعدل والبالغة (0.99) فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (51754.47) وبمستوى معنوية (0.00) أما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (2.03).

التوصيات :-

- 1- رفع كفاءة الاداء المصرفي وعصرنته وتطوير مهارات الموارد البشرية بإدخال الادوات الائتمانية الحديثة والتكنولوجيا المصرفية الحديثة لمواكبة التطورات التي يشهدها النظام المصرفي العالمي .
- 2- وضع استراتيجية رقابية مشددة للتمويل المقدم من المصارف للعملاء وإجراء متابعة لها سواء كانوا في حالة يسر أو عسر مالي عن طريق وضع لجان متابعة لمرحل انجاز المشاريع وتوقيات التسديد .
- 3- العمل على تقليل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعات والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفاعلية المنخفضة وتوجيهه نحو القطاعات ذات الفاعلية المرتفعة لغرض تطويرها وكذلك الحد من مستويات التضخم المرتفعة والمحافظة على التوازن الاقتصادي للبلد ودعم التنوع الاقتصادي .
- 4- استحداث مؤسسات مالية ومراكز متخصصة مستقلة عن الجهاز المصرفي تهدف لدعم الائتمان المصرفي وتقوم بجمع المعلومات والبيانات المالية المرتبطة بالأفراد والشركات وتحليلها ونشرها.
- 5- الابتعاد عن الأنشطة المصرفية التقليدية الغالبة على معظم الأنشطة المصرفية العراقية ورفع مستويات التحرر والانفتاح بالنسبة للقطاع المالي وتعميق الإصلاحات المصرفية قدر المستطاع بغية تطوير القطاع المصرفي وزيادة معدلات التنمية المالية ليوافك التطورات بالقطاعات المصرفية العالمية.

المصادر:-

- 1- جوزيف دانيا و ديفيد فانهوز ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، ترجمة: محمود حسن حسني ، دار المريخ للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الرياض – السعودية ، 2014 .
- 2- عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية – مصر ، 2000 .
- 3- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- 4- وليد اسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الاولى، 2003.
- 5- Bernanke B. & Blinder A., Credit, Money and Aggregate Demandl, American Economic Review, May,1995.
- 6- Guo K. & Stepanyan V. ,Determinants of bank credit in Emerging Market Economies, International Monetary Fund Working Paper, European Department ,No. wp/11/51.2011.
- 7- Sharma P. & Gounder N., Determinants of bank credit in small open economies: The case of six Pacific Island Countries, Discussion Paper Finance, Griffith Business Shool, Griffith University, No.2012-13,2012.

- 8-** T . N . Hajela , Money –Banking and International , Trade , published by : Me Book prt-Ltd
Eigth : 2009 .